قانصو لن يمنح الحكومة الثقة كونها ليست «جامعة»

لبنان: بيان وزاري «رمادي» و«فذلكات» لغوية لتمرير الثقة النيابية

بيروت ـ عمر حبنجر

يمضي اللبنانيون بين تفجيرين، تفجير حصل وآخر قد يحصل، والمسلسل مفتوح، فيما الجدل البيزنطي حول موقع المقاومة في البيان الوزاري مستمر بلا توقف.

ولا امان ولا اطمئنان ما دامت معالجة الامور اسيرة الظواهر دون الجذور، وطالما انه بدلا من وضع الاصبع على الجرح يبقى الجرح مفتوحا والنزف مستمرا ريثما يسمح المناخ الاقليمي بعودة الامور الى نصابها.

على المستوى السياسي الداخلي يسعى الرئيس تمام سلام الى التوفيق بين رأيين مختلفين حول موضوع «المقاومة» في البيان الوزاري، وعلى امل ان تنجح الفذلكات اللغوية في اصلاح ما افسده انعدام الثقة ومرارة التجارب، وآخر الصيغ المطروحة برسم الاتفاق عبارة: حق لبنان واللبنانيين بمقاومة العدو الاسرائيلي بدلا من العودة الى ثلاثية الشعب والجيش والمقاومة اضافة الى استبعاد اعلان بعبدا عن البيان والاكتفاء بإحالته مع بنود خلافية اخرى الى طاولة الحوار، كما لن يتطرق البيان بالصيغة المطروحة الى مشاركة حزب الله بالحرب في سورية، ما يعني اننا سنكون امام بيان وزاري رمادي يعكس واقع الحال السياسي الذي لا يسمح بالالوان السياسية الحادقة عن مهمة تمرير الثقة للحكومة من خروم مجلس النواب.

الرئيس ميشال سليمان مستقبلا رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد (محمود الطويل)

البعض في 14 آذار يعتبر ان مثل هذا المخرج نوع من المسكنات التي ينطبق عليها قول القائل «كأننا يا بدر لا رحنا ولا جينا»، والبعض الآخر في هذه القوى يفضل القول: اذا شئت ان تطاع فاطلب المستطاع».

الرئيس تمام سلام مرتاح لسير المناقشات خصوصا ان التحديات كثيرة، لاسيما الامنية والاقتصادية منها، والناس تريد الخلاص والخروج من هذه الحالة عدا استحقاق انتخاب رئيس للجمهورية الذي وصفه سلام بالمفصل المهم.

وشارك سلام تدوير الزوايا والعبارات اسهاما في السعي لانجاز البيان الوزاري بأسرع وقت.

في المقابل، تحدث ممثل حزب الله الوزير محمد فنيش عن صيغ عدة عرضت في جلسة امس، واهمها التأكيد ان العدو الاسرائيلي لايزال يحتل ارضا لبنانية ويهدد السيادة، وان المقاومة حاجة وضرورة لاستكمال التحرير ومواجهة اي عدوان محتمل، مضيفا ان حزبه سيتجاوب مع اي صيغة تتناغم مع هذا الطرح، مشددا على ان المقاومة ليست مادة للنقاش.

من جهته، اكد الوزير بطرس حرب عضو لجنة البيان الوزاري هو الآخر على اهمية دور الدولة، واضاف: اقول للناس لن يكون لكم مستقبل اذا لم يكن لكم دولة، لا احد يستطيع تأمين الحماية المطلقة للناس غير الدولة، ولفت بطرس الى ان الاتجاه مؤكد نحو الاستغناء عن الثلاثية.

نائب رئيس القوات اللبنانية جورج عدوان اكد ان القوات اللبنانية ليست معنية بالحصص الوزارية، انما بالتفاهم السياسي لتحصين الدولة التي يعمل حزب الله للاطاحة بها.

وقال عدوان لصحيفة «اللواء»: نحن ننتظر البيان الوزاري للحكومة، فاذا استطاع حلفاؤنا تحقيق ما اعلناه في السياسة فلا مشكلة، والا فسيكون لنا موقف.

النائب دوري شمعون رئيس حزب الوطنيين الاحرار قال امس: في لبنان دولة واحدة وهي الدولة اللبنانية.

واضاف في تصريح له قائلا: لا مانع من وجود وزراء لقوى 14 آذار في الحكومة، لكن يجب الا يشعر حزب الله انه غير مستعد لتقديم تنازل او مراعاة الطرف الآخر، بل عليه الانسحاب فورا من سورية والعودة الى تنفيذ مقررات طاولة الحوار والا فليفتح دولة على حسابه.

ولم ير شمعون اي مشكلة في اجتماع الرئيس سعد الحريري والعماد ميشال عون مع ان عون يريد المزيد من المراكز وبينها رئاسة الجمهورية، واتمنى ان يكون غير رأيه.

نائب حزب البعث عاصم قانصو قال من جهته انه لن يمنح الحكومة الثقة لكونها ليست جامعة، كما قال السيد نصرالله، ومن ثم لاستبعادها تمثيل الاحزاب البعث والقومي السوري والديموقراطي اللبناني (حزب ارسلان) وعدم انشاء وزارة للنفط مهمتها ابرام عقود النفط.

وعن الحكومة، قال ان بيانها الوزاري سيكون مجرد حبر على ورق والمهم هو اجراء الانتخابات الرئاسية.

ويعكس موقف قانصو عادة وجهة النظر السورية.

وزير مسيحي من 8 آذار لـ«الأنباء»: مصلحة حزب الله الالتفاف حول الدولة

بيروت ـ ناجي يونس

توقع وزير مسيحي من 8 آذار ان يفضي تشكيل الحكومة الى توحيد الجهود لمعالجة التحديات الارهابية الخطيرة التي تواجه لبنان.

واشار الوزير المعني لـ «الأنباء» الى ارتفاع مستوى التنسيق بين الاجهزة اللبنانية مما سيحد من المخاطر التي ينتظر ان تستمر مادامت الحرب في سورية مستمرة وان التكفيريين موجودون وهم يتمددون منها الى الساحة اللبنانية، وان مشاركة قوى 14 آذار في الحكومة ستجعلها تلمس الامور من داخل المؤسسات لا من موقع المعارضة وهي ستسهم اكثر في توحيد الموقف اللبناني في مواجهة الخطر الارهابي المتفاقم. واضاف: كل اللبنانيين يستشعرون المخاطر القائمة الى جانب الارادة العربية والاقليمية والدولية التي تذهب في اتجاه تحييد لبنان عن الصراع السوري الذي يبدو انه سيطول وان التسوية حوله لن تبصر النور قريبا، مما يعني استمرار المخاطر التكفيرية على الشعبين السوري واللبناني، من مصلحة حزب الله اسوة بسائر اللبنانيين ان تستقر الاوضاع وتستعيد الدولة دورها وهيبتها وان يلتف اللبنانيون حولها مما يشكل اكبر ضمانة للحد من الارهاب التكفيري الذي يهدد كل اللبنانيين على المديين المتوسط والبعيد.

وقال ان حزب الله لن يقبل بتعريض امن اللبنانيين عموما ومناطقه خصوصا للخطر، وهو لن يسمح باستمرار وجود بعض الذين يسرقون السيارات ويبيعونها ثم يظهر ان بعضها يفخخ ويفجر في لبنان.

وعن الاستحقاقات الرئاسية، وصف مواقف الرئيس سعد الحريري من استحقاق الرئاسة الاولى بالمتقدم وهو اعلن تأييده لمرشح من صفوف 14 آذار، كاشفا عن لقاء قريب للاقطاب الموارنة في بكركي للتباحث في الشؤون الرئاسية ولايزال سابقا لاوانه ترجيح ما اذا كانوا سيتفقون على مرشح واحد او اكثر وما اذا كانت سائر الاطراف المارونية ستوافق على ما سيتفاهمون عليه او لا، علما ان مسيحيي 8 آذار لديهم مرشح وقد اعلن رئيس تيار المردة النائب سليمان فرنجية تأييده للعماد ميشال عون.

وفي رأيه ان التجارب اثبتت ان الاطراف الاسلامية في 8 آذار اكثر دعما لحلفائها المسيحيين مما هي عليه الامور داخل تحالف 14 آذار التي قد لا تتمكن من الاتفاق على مرشح واحد للرئاسة. ولاحظ ان الايجابية التي سرعت في تشكيل الحكومة هي التي ستسرع في اقرار البيان الوزاري وهي التي سترفع من منسوب التفاؤل باجراء الاستحقاق الرئاسي مع ان الفراغ يبقى خطرا داهما، واذا تمكنت الحكومة من احالة قانون الانتخاب الى مجلس النواب فسيكون هذا الامر في طليعة الانجازات الى جانب الاستحقاق الرئاسي، واذا اقر النواب قانون الانتخاب قبل العهد الجديد سيرتفع الامل بتشكيل حكومة جديدة وتنظيم الانتخابات النيابية قبل 20 نوفمبر المقبل تفاديا لتمديد ولاية المجلس مجددا.

وزير العمل يحذّر من عزم التكفيريين تحويل لبنان إلى ساحة للإرهاب

قزّي لـ«الأنباء»: الحكومة الجديدة لن تغطي أحداً يقاتل في سورية

بيروت ـ اتحاد درويش

رأى وزير العمل سجعان قزي أن التفجير الإرهابي الذي استهدف حاجزا للجيش في منطقة الهرمل هو اعتداء على كل لبنان وعلى المؤسسة العسكرية التي هي صمام الأمان، مستنكرا التفجيرات التي طاولت منطقة الضاحية الجنوبية وغيرها من المناطق، منوها بتضحيات الجيش الجسام في مواجهة ما يتعرض له لبنان من إرهاب تكفيري ظلامي متطرف يسعى إلى زرع الفتنة وزعزعة استقرار لبنان بهدف تحويله إلى ساحة للإرهاب الذي بدأ بالعراق وسورية وصولا إلى كل الشرق العربي، معتبرا أن هذا الأمر يشكل خطرا أولا لصعوبة مواجهة أشخاص قرروا أن يفجروا أنفسهم وثانيا ان وجود لبنان مرتبط بأمنه فإذا سقط هذا الأمن سقط كل شيء، ورأى أن على الحكومة الجديدة العمل على وضع استراتيجية لمكافحة الإرهاب الذي أصبح في عقر دارنا ويفجر في مناطق مميزة من أجل خلق الفتنة.

ورأى الوزير قزي في تصريح لـ«الأنباء» أن الاتفاق السياسي بين كل القوى اللبنانية وبين المكونات الوطنية الشاملة هو الضامن الحقيقي لحسن تنفيذ أية استراتيجية لمكافحة الإرهاب مذكرا بأن ما تعرض له الجيش مؤخرا ليس هو المرة الأولى بل سبق له ان تعرض لاعتداءات منذ العام 2000 في منطقة الضنية، وأكد أن لدى الدولة اللبنانية قرارا بضبط الأمن من خلال عدة إجراءات وخطط أمنية وعسكرية سبق ان اتخذت من قبل المجلس الأعلى للدفاع، مشيرا إلى الإنجاز الذي تحقق من جانب مخابرات الجيش التي تمكنت من إلقاء القبض على عدد مهم من الإرهابيين الموصوفين وعلى عدد من السيارات المفخخة التي كانت مرسلة إلى عدد من المناطق، ورأى أن الأمن هو أساس الاستقرار في لبنان بل علة وجوده وان لبنان المزدهر السيد الحر ما كان كذلك في العقود الماضية إلا لأنه ساحة للأمن وحين أصبح ساحة للحروب فقد كل مميزاته.

سجعان قزي

وجود لبنان مرتبط بأمنه فإذا سقط هذا الأمن سقط كل شيء

وشدد الوزير قزي ردا على سؤال على ان ركني الأمن في لبنان هما الوحدة الوطنية والحياد، ورأى أنه بقدر ما تكون الوحدة الوطنية قوية بين مكونات الشعب اللبناني وبين القوى السياسية يصبح ضبط الأمن أمرا سهلا، معتبرا أنه بقدر ما يلتزم لبنان سياسة الحياد بكل معنى الكلمة باستثناء الحياد عن القضية الفلسطينية بقدر ما يحفظ أمنه وحدوده ويبعد عنه أية تدخلات خارجية، ورأى أنه حين ننقسم على بعضنا البعض ونتورط في حروب الآخرين من الطبيعي وللأسف أن يصبح لبنان نافذة لدخول كل المشاكل العربية والاقليمية والدولية اليه، داعيا الى العودة الى الالتزام «بإعلان بعبدا» أو العمل بمقتضى الحياد وتعزيز الوحدة الوطنية.

وعما إذا كانت الحكومة الجديدة ستبحث موضوع مشاركة حزب الله في القتال في سورية أشار الوزير قزي إلى أن لدى الحكومة اجتماعات للبحث في الموضوع معربا عن اعتقاده ان البيان الوزاري لا يستطيع ان يتضمن كل القضايا بشكل مفصل وان كان سيقاربها بشكل أو بآخر، مبديا اسفه ان يكون هناك أطراف لبنانيون ولا سيما حزب الله متورطون في الاحداث في سورية معربا عن اعتقاده ان هذا التورط ليس هو الذي سيحدد مسار النظام والمعارضة انما سيكون له في المقابل تأثيرات سلبية على الوضع اللبناني، لافتا إلى اننا بدأنا نشهد معالم هذه التأثيرات من خلال تصدع الأمن القومي نتيجة الأعمال الإرهابية، ورأى أن حزب الله الذي يفتخر بمقاومته من أجل لبنان على الحدود الجنوبية يجب أن يقدم للدولة اللبنانية اليوم انجازا كبيرا ألا وهو الانسحاب من سورية، معتبرا ان هذا الانسحاب ليس التزاما بالدستور اللبناني وبأصول الحياة الوطنية وانما درء للمآسي والخسائر البشرية التي تلحق بعناصره ومجتمعه وبيئته.

وردا على سؤال أكد أن حزب الكتائب لم ينتظر تورط حزب الله في سورية لكي يرفض ثلاثية «الجيش والشعب والمقاومة» مقدرا كل الاحترام لحزب الله ولتضحيات شهدائه في سبيل تحرير الجنوب، معتبرا أن الدولة اللبنانية هي المسؤولة الحصرية عن أمن لبنان وإذا كانت ترتئي الاستعانة بقوة ما فهي التي تقرر، لافتا إلى أن وزراء حزب الكتائب تحفظوا في الحكومات السابقة بشأن بند الثلاثية ولم يكن هناك بعد تدخل في سورية، مؤكدا أن الحزب ضد وجود أي جسم عسكري مستقل عن الدولة اللبنانية ولا نقول هذا لا من باب التحدي ولا من باب التقليل من تضحيات شهداء حزب الله انما من باب ابسط قواعد وجود دولة في مجتمع ما، مشددا على أن الحكومة الجديدة لن تغطي أحدا يقاتل في سورية معربا عن اعتقاده أن لا قوى 14 آذار ستغطي 8 آذار ولا 8 آذار ستغطي 14 آذار، ورأى أن المطلوب من الفريقين تحصين الدولة والعمل على إبعاد لبنان عن الصراعات الجارية في المنطقة، موضحا أن حزب الكتائب ليس في وارد تغطية أي موقف لا ينسجم مع مصلحة لبنان العليا ومن ذلك تدخل أطراف مختلفة وعلى مستويات مختلفة في الحرب الدائرة في سورية.

وفي موضوع تشكيل الحكومة بعد أشهر طويلة من المشاورات والإخفاقات شدد الوزير قزي على أهمية تشكيل حكومة جديدة حيث أعادت تكوين السلطة التنفيذية بعد حالة الانهيار في مؤسسات الدولة الواحدة تلو الأخرى، ورأى ان الحكومة الحالية ليست حكومة عادية لأن لديها مهمة دستورية ووطنية وهي توفير البيئة الملائمة والوفاقية لتأمين حصول انتخابات رئاسة الجمهورية، وأكد أن تأليف هذه الحكومة استثنائي لأنه تم في الوقت الذي يتحول فيه لبنان إلى ساحة للإرهاب، واعتبر ان الهدف الأساسي من تأليف الحكومة قد تحقق عندما أحيت السلطة التنفيذية وخلقت الأجواء الملائمة لانتخاب رئيس وعندما قررت إعطاء الأولوية لمواجهة الإرهاب.

حزب الله ليس بحاجة إلى بيانات وزارية لإثبات شرعية سلاحه ومشاركته في الحكومة اعتراف بصوابية وجوده في سورية

مراد لـ«الأنباء»: التوجه الدولي يصوّب على قهوجي رئيساً للجمهورية

بيروت ـ زينة طبّارة

رأى رئيس حزب الاتحاد النائب والوزير السابق عبدالرحيم مراد، ان اكثر ما يدعو للاسف في صياغة البيان الوزاري، هو عدم ذكر الحق الطبيعي للمقاومة بالدفاع عن لبنان بشكل واضح وصريح، وتركه للاجتهاد الشخصي في تفسير النص لاستنتاج حقها بالتحرك لحظة شعورها بالخطر، مستدركا بالقول ان حزب الله لم يكن اساسا بحاجة الى بيانات وزارية تثبت شرعية سلاحه، خصوصا بعد سلسلة الانتصارات التي حققها في مواجهة العدوان الاسرائيلي، بدءا من عملية عناقيد الغضب في العام 1996 مرورا بانسحاب الجيش الاسرائيلي من الجنوب في العام 2000 تحت ضغط العمليات العسكرية ضده، وصولا الى حرب يوليو حيث تقهقر الجيش الذي لا يقهر على يد المقاومين، ناهيك عن ان تراجع قوى 14 آذار عن شرطها بعدم مشاركة حزب الله في الحكومة ليس اعترافا بشرعية سلاحه فحسب، انما ايضا بصوابية وجوده في سورية لمقاومة المنظمات التكفيرية ومنعها من توسيع انتشارها باتجاه لبنان.

عبد الرحيم مراد

وعليه يؤكد مراد في تصريح لـ«الأنباء» انه سواء لحظ البيان الوزاري حق المقاومة بالدفاع عن لبنان او تركه للاستنتاج، فان حزب الله لن يقف متفرجا على اي عدوان ضد لبنان بانتظار حصوله على ضوء اخضر ممن تمنوا له الهزيمة في حرب يوليو 2006 معتبرا بالتالي نه كان اجدى بالرئيسين سليمان وسلام رد الجميل للمقاومة، اقله بعبارات تظهر الحد الادنى من حسن النوايا تجاهها، بدلا من اتخاذهما موقفا متطرفا للحد من هيبتها ومن اهمية دورها في حماية لبنان وصون سيادته، علما ان السيد نصر الله نفسه لم يبد دور المقاومة على دور الجيش اللبناني في حماية الحدود ومكافحة الارهاب، بل دعا ويدعو باستمرار الى دعم الجيش وتسليحه انطلاقا من ايمانه بالمؤسسة العسكرية وحرصه عليها كمؤسسة وطنية مدعومة من الشعب والمقاومة، بمعنى اخر يعتبر مراد ان معادلة الجيش والشعب والمقاومة لم تأت مصادفة او من العدم انما من قناعة حزب الله بان للجيش دورا طليعيا جمع تحت جناحيه الشعب والمقاومة ليشكلوا معا ثلاثية دفاعية يتحسب لها العدو الاسرائيلي.

واضاف مراد ان المطلوب اليوم وبغض النظر عن خلفيات صياغة البيان الوزاري، وضع خطة وطنية شاملة من قبل الحكومة تشارك فيها كل القوى السياسة بنوايا صادقة ومخلصة لمواجهة الارهاب وتحصين الساحة اللبنانية وعودة الحياة السياسية الى طبيعتها، ناهيك عن ضرورة التنسيق بين الجيشين اللبناني والسوري في مراقبة الحدود لمنع التسلل من والى لبنان.

وفي سياق متصل، وردا على سؤال، لفت مراد الى ان الحكومة السلامية استولدت من رحم التوجه الدولي بعدم حصول فراغ في لبنان على مستوى رئاسة الجمهورية، والذي ربما يحمل في خلفياته تصويبا على قائد الجيش العماد جان قهوجي كمرشح من قبل التوافق الدولي لهذا المنصب، مستدركا ردا على سؤال ايضا بان العماد عون هو المرشح الدائم لقوى 8 آذار الا ان المرحلة المقبلة ستكون مرحلة الحرب على الارهاب، الأمر الذي كون رغبة دولية بوجود العماد قهوجي على رأس الدولة اللبنانية انطلاقا من خبراته في ملاحقة الارهابيين ومكافحتهم في الداخل اللبناني.

وختم مراد لافتا الى ان ما تناقله بعض الصحف المحلية والخارجية عن تحرك فرنسي ـ قاتيكاني بهدف التمديد للرئيس سليمان، لن يتخطى عتبة الامنيات والتسويق الاعلامي، خصوصا ان رئاسة الجمهورية في لبنان تخضع لتفاهم دولي ـ اقليمي وتحديدا بين اللاعب الايراني والسوري النظامي والعربي الخليجي اضافة الى اللاعبين الاميركي والروسي اصحاب التأثير الاكبر على الساحة اللبنانية ومجريات الاحداث والتطورات في المنطقة الشرق اوسطية، ناهيك عن وجود اجماع لبناني بعدم التمديد للعهد الحالي، وبضرورة اجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها الدستوري، الا اذا شاء النائب جنبلاط ان يقلب الطاولة ويمدد للرئيس سليمان، مستخلصا بالقول ان التركة الفرنسية لم تسمح باستثناء انتخاب الرئيس الراحل سليمان فرنجية بان يكون الرئيس اللبناني صناعة لبنانية بحيث تنقل القرار حيال هوية الرئيس من فرنسا الى قادة الوحدة العربية في زمن عبدالناصر، الى اجماع اوروبي ـ اميركي ومنها اليوم الى خلطة دولية اقليمية توافقية.

أخبار وأسرار لبنانية

● **قلق مسيحي**: تعرب مصادر مسيحية في 14 آذار عن قلقها ازاء الاستحقاق الرئاسي وأن تكون حكومة سلام دافعا الى «الاسترخاء» والى الفراغ الرئاسي، أكثر مما تكون دافعا الى إجراء الانتخابات الرئاسية. وتقول هذه المصادر إن خطورة التسوية الحكومية لا تكمن فقط في حجم الكلفة التي دفعها وسيدفعها «المستقبل» مقابل دخوله إلى السراي، وهي كلفة باهظة جدا من شعبيته ورصيده، وأسوأ ما فيها أنها مفتوحة زمنيا ربطا بتورط حزب الله في الأزمة السورية، ولا يجب التقليل من خطورتها على المقلب الآخر المتصل بالانتخابات الرئاسية، وذلك لسببين رئيسيين:

ـ أولا: تأليف الحكومة يدفع إلى الاسترخاء الدولي، لأنه عندما يتجنب هذا المجتمع مع التأليف الفراغ الشامل المحتمل على مستوى السلطة التنفيذية، وعندما يشعر بالارتياح مع إعادة جمع السنة والشيعة حول طاولة واحدة، يتحول الاستحقاق الرئاسي إلى لزوم ما لا يلزم، إلا في المواقف الديبلوماسية والتصاريح الشكلية.

ـ ثانيا: الاتفاق السني ـ الشيعي على توزيع المهام والأدوار بين استعادة «المستقبل» للسلطة من بابها العريض، وبين استعادة حزب الله للغطاء السني للتصدي للإرهاب، يبطل حاجة الطرفين إلى وجود رئيس في بعبدا، خصوصا أن الانتخابات الرئاسية ستفتح باب التأليف مجددا، ما يعني عودة الأمور إلى المربع الخلافي نفسه، الأمر الذي يجعل اللاعبين الأساسيين (المستقبل وحزب الله) أميل إلى الاحتفاظ بالمكاسب والأدوار التي حققوها عبر الحكومة السلامية والتي من المبكر إعادة النظر فيها.

● **الفرنسيون أعدوا لائحة أسماء**: تقول مصادر ان الوفد الفرنسي الذي زار لبنان خصيصا لاستكشاف ملف الاستحقاق الرئاسي كان معه لائحة بالأسماء التي يعترض عليها كل طرف، لاعتقاده أن البدء من خلال هذه الطريق هو أسهل وأفضل. كذلك أنهى موفد أميركي جاء خصيصا الى لبنان جولته الاستكشافية. أما السفير الأميركي ديفيد هيل، الخبير والمتمرس بالزواريب اللبنانية والذي كلفته بلاده إنجاز المهمة الصعبة بتأمين انتخاب رئيس جمهورية جديد، فهو يتولى من جانبه جس نبض الأطراف حول الأسماء القادرة على أن تحظى بموافقة الجميع، وهي معدودة وأقل من أصابع اليد الواحدة، قبل أن يستعد لزيارة ثانية الى السعودية التي باشرت تواصلا مع إيران بعد مرحلة من الحرب الباردة.

● **نظريتان حول الإرهاب**: يرى محلل سياسي في تفسير ظاهرة الإرهاب وأبعادها السياسية أن نظريتين سادتا في المدة الأخيرة. الأولى يرو ج لها حزب الله بقوله انه أرسل قواته الى سورية من أجل توجيه ضربة استباقية للإرهاب التكفيري ومنعه من الوصول الى لبنان. والنظرية الثانية التي يروجها خصوم الحزب بالقول إن إرسال مقاتلين الى سورية هو الذي استدرج الإرهاب الى لبنان كرد على المشاركة في القتال الى جانب النظام.

وينعكس الموقف السياسي لكل من الطرفين على نظريته، بحيث يسعى الى استغلال الظاهرة الإرهابية من خلال إلصاقها بخصمه أو كأنها أحد إفرازات سلوكه. أي ينعدم لدى كل من الطرفين الفهم الموضوعي للظاهرة والتعامل معها على هذا الأساس. والأرجح أن المصلحة السياسية تقتضي تجاهل هذا الفهم الموضوعي، لأنه يرتب على صاحبه سلوكيات وتنازلات من غير الوارد أن يقدم عليها حاليا.

● **اتصالات جنبلاط**: أجرى النائب وليد جنبلاط سلسلة اتصالات على خلفية تفجيري بئر حسن أبرزها مع السفيرين الإيراني والكويتي، كما اتصل بالوزير السابق وئام وهاب معزيا، وأتصل بالوزيرة السابقة ليلى الصلح حماده والمهندس رياض الأسعد الذي يقطن أهله في المحلة ذاتها.